

النقابات في الحضارة الإسلامية □□ تجربة مؤسسية سبقت العصر وفتحت أبواب القيادة للنساء والأقليات



الثلاثاء 9 يونيو 2026 05:30 م

لم تكن النقابات المهنية في الحضارة الإسلامية مجرد كيانات لتنظيم الحرف والصناعات أو الدفاع عن مصالح العاملين فيها، بل مثلت على امتداد قرون طويلة أحد أهم أعمدة المجتمع المدني، وأسهمت في بناء منظومة متكاملة جمعت بين التنظيم الاقتصادي والرقابة المهنية والتكافل الاجتماعي والتعليم الحرفي، في تجربة سبقت بمئات السنين الكثير من النظم النقابية الحديثة □

وتكشف المصادر التاريخية أن المجتمعات الإسلامية عرفت أشكالاً متنوعة من التنظيم الذاتي منذ المراحل الأولى للدولة الإسلامية، حيث تشكلت أطر اجتماعية ومهنية وعلمية متعددة تولت تمثيل أعضائها، والدفاع عن مصالحهم، وتنظيم شؤونهم الداخلية، والتفاوض باسمهم مع السلطات السياسية □ ومع تطور العمران واتساع النشاط التجاري والصناعي، تحولت هذه الأطر تدريجياً إلى مؤسسات نقابية متخصصة امتدت لتشمل مختلف المهن والحرف □

وبينما يربط بعض الباحثين الغربيين نشأة النقابات المهنية في العالم الإسلامي بتأثيرات خارجية أو بحركات سياسية ودينية ظهرت في عصور لاحقة، تؤكد الشواهد التاريخية أن فكرة النقابة كانت جزءاً أصيلاً من البناء الاجتماعي الإسلامي، وأنها تطورت بصورة طبيعية استجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والإدارية والثقافية □

جذور النقابة في المجتمع الإسلامي الأول

تعود فكرة النقابة في الحضارة الإسلامية إلى مرحلة مبكرة سبقت نشوء التنظيمات المهنية المتخصصة □ فقد عرف العرب قبل الإسلام منصب "النقيب" بوصفه ممثلاً للجماعة والمتحدث باسمها والمسؤول عن متابعة شؤونها، ثم اكتسب هذا المفهوم بعداً أكثر تنظيماً مع ظهور الدولة الإسلامية □

ويبرز ذلك بوضوح في أحداث بيعة العقبة الثانية قبل الهجرة النبوية، عندما اختير اثنا عشر نقيباً من الأنصار لتمثيل قومهم أمام النبي محمد صلى الله عليه وسلم □ وقد شكل هؤلاء النقباء نموذجاً مبكراً لفكرة التمثيل الأهلي والتنظيم الذاتي للجماعات □

ومع قيام المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة، توسعت وظائف النقباء والعرفاء لتشمل إدارة الشؤون الاجتماعية، ونقل مطالب الناس، وحل النزاعات الداخلية، والتنسيق بين الجماعات المختلفة والسلطة المركزية □ كما عرف المجتمع المدني المبكر ما يشبه النقابات الاجتماعية التي ضمت فئات محددة مثل أهل الصفة وغيرهم □

العرفاء والنقباء في عصر الدولة

في عهد الخلفاء الراشدين، تطورت وظائف العرفاء والنقباء لتصبح جزءاً من البنية الإدارية للدولة □ فقد استعانت السلطات بهم في تنظيم الجيوش وإدارة القبائل وجمع المعلومات والإشراف على شؤون السكان في الأمصار الجديدة □

ومع اتساع الفتوحات الإسلامية، ظهرت وحدات إدارية وعسكرية كان يرأس كل منها "عريف"، يتولى الإشراف على مجموعة محددة من الأفراد، ويتابع شؤونهم المالية والإدارية والاجتماعية □ وبذلك انتقلت فكرة التنظيم من المجال القبلي إلى المجال المؤسسي □

ولم يعد دور العريف مقتصرًا على تمثيل الجماعة، بل أصبح مسؤولاً عن حفظ النظام وتسوية الخلافات وتوزيع المخصصات المالية والإشراف على السجلات المتعلقة بأفراد مجموعته، وهو ما منح هذه الوظيفة طابعاً إدارياً متقدماً بالنسبة لعصرها □

العصر الأموي [1] بداية التخصص المهني

شهد العصر الأموي تحولات مهمة في مسار التنظيمات المجتمعية، إذ بدأت فكرة العرافة والنقابة تخرج من الإطار القبلي التقليدي لتدخل مجالات مهنية وثقافية جديدة [2]

ففي تلك الفترة ظهر "عريف المؤذنين"، وهو منصب تولى الإشراف على المؤذنين وتنظيم شؤونهم داخل المساجد الكبرى [3] كما ظهر "عريف الشعراء" الذي كان مسؤولاً عن تقييم الإنتاج الأدبي ومتابعة شؤون الشعراء وتمثيلهم أمام السلطة [4]

ويعد هذا التحول خطوة مهمة في تاريخ النقابات الإسلامية، لأنه نقل مفهوم التمثيل الجماعي إلى المهن المتخصصة، ووضع الأساس لتكوين تجمعات مهنية تمتلك قواعدها وأعرافها الخاصة [5]

كما ظهرت خلال تلك المرحلة دعوات لتنظيم الكُتّاب والأدباء في أطر مهنية قائمة على التعاون والتكافل وتبادل الخبرات، وهو ما يشبه إلى حد بعيد اتحادات الكُتّاب والمؤسسات الثقافية المعاصرة [6]

الأسواق الإسلامية [7] البيئة الحاضنة للنقابات

مع اتساع المدن الإسلامية وازدهار التجارة والصناعة خلال العصر العباسي، تهيأت الظروف المناسبة لظهور النقابات المهنية بصورتها الأكثر وضوحاً [8]

فقد عملت السلطات على تخصيص أسواق وأحياء كاملة لكل مهنة أو حرفة، بحيث تتركز الورش والدكاكين المتشابهة في مناطق محددة [9] وأسهم هذا التنظيم العمراني في تعزيز الروابط بين أصحاب المهنة الواحدة، وسهل عملية التنسيق والتشاور بينهم [10]

ومع مرور الوقت، تطورت هذه التجمعات المهنية إلى كيانات تمتلك رؤساء منتخبين أو معترفاً بهم، يتولون إدارة شؤون الحرفة، وحل النزاعات، وتمثيل أصحابها أمام الدولة، ومراقبة جودة المنتجات والخدمات [11]

وتشير مصادر تاريخية عديدة إلى وجود عرفاء ورؤساء لمهن مختلفة، من بينها البنائون والصارفة والخبازون والصاغة والذباغون وغيرهم، ما يعكس مدى انتشار التنظيم النقابي في مختلف القطاعات الاقتصادية [12]

الفقه الإسلامي يؤسس للحماية المهنية

لم يكن التطور النقابي مجرد ممارسة اجتماعية، بل وجد دعماً واضحاً في الفكر الفقهي الإسلامي، فقد تناول عدد من الفقهاء قضايا التضامن بين أصحاب المهن، وناقشوا مسؤوليات الجماعات المهنية تجاه أعضائها، كما وضعوا قواعد تنظم العلاقة بين المنتج والمستهلك، وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين [13]

ومن اللافت أن بعض الاجتهادات الفقهية وسعت مفهوم التضامن الجماعي ليشمل العاملين في القطاع المهني الواحد، حتى لو اختلفت أنسابهم ومواطنهم الأصلية، وهو ما يشكل أحد أقدم النماذج التاريخية للتأمين والتكافل المهني [14]

كما أسهمت كتب الحسبة في تنظيم الأسواق والحرف، وحددت مسؤوليات أصحاب المهن والعرفاء والمحتسبين، بما يضمن حماية المستهلك والحفاظ على جودة السلع والخدمات [15]

نقابات تحاسب وتمنح التراخيص

مع تطور التنظيم النقابي، أصبحت بعض النقابات تمتلك صلاحيات واسعة تتجاوز مجرد التمثيل والدفاع عن المصالح، فقد كان رؤساء عدد من المهن مسؤولين عن اختبار المتقدمين للعمل في تخصصاتهم ومنحهم الإذن بممارسة المهنة بعد التأكد من كفاءتهم العلمية والعملية [16]

وبرز ذلك بصورة خاصة في المهن الطبية والهندسية، حيث كان لرؤساء الأطباء والكحالين والجراحين دور في تقييم الكفاءات المهنية، ومنح التراخيص اللازمة، ومحاسبة المخالفين لأصول المهنة [17]

ويشير المؤرخون إلى أن هذه الوظائف كانت تحظى باعتراف رسمي من الدولة، وأن أصحابها كانوا يشكلون مرجعيات مهنية وقضائية داخل قطاعاتهم، في صورة تقترب كثيراً من النقابات والهيئات المهنية الحديثة [18]

نقابات للعلماء والفقهاء والمحدثين

لم تقتصر الظاهرة النقابية على الحرف والصناعات، بل امتدت أيضاً إلى المجال العلمي، فقد عرفت المؤسسات العلمية الإسلامية مناصب مثل "نقيب الفقهاء" و"نقيب المحدثين"، وهي مناصب جمعت بين المكانة العلمية والدور التنظيمي [19]

وكان نقيب الفقهاء يتولى متابعة شؤون العلماء والطلاب، والإشراف على بعض الأنشطة التعليمية، وتمثيل أهل العلم أمام السلطات [20] كما عرفت بعض المدارس والجامعات الكبرى أنظمة تنظيمية شبيهة بالنقابات العلمية الحالية [21]

وفي الأزهر وغيره من المؤسسات التعليمية الكبرى، ظهرت تقاليد أكاديمية وتنظيمية ساعدت على تعزيز روح الانتماء المهني بين الأساتذة والطلاب، وأسهمت في تطوير الحياة العلمية داخل العالم الإسلامي

أكثر من ألف حرفة منظمة

تكشف المصادر العثمانية والمشرقية عن حجم مذهل للتنظيم النقابي في المدن الإسلامية، ففي بعض المدن الكبرى وصل عدد الحرف والمهن المنظمة إلى أكثر من ألف حرفة وصناعة مختلفة، لكل منها هيكلها الإداري ورئيسها وقواعدها الخاصة

وشملت هذه التنظيمات مختلف القطاعات، من الطب والصيدلة والهندسة والتجارة والصناعات الثقيلة، إلى المهن البسيطة مثل الحمالين والكّاسين والوقادين وغيرهم

وكان لكل مهنة نظام داخلي يحدد شروط الانضمام وواجبات الأعضاء وآليات التدريب والترقي والعقوبات المهنية، وهو ما يكشف عن مستوى متقدم من التنظيم المؤسسي

المرأة والأقليات داخل النقابات

ومن أبرز ملامح التجربة النقابية الإسلامية أنها لم تقم على أسس دينية أو عرقية أو طبقية ضيقة، فقد شارك غير المسلمين في العديد من النقابات المهنية، خاصة في المهن الطبية والصناعات الدقيقة، وتولى بعضهم مناصب قيادية داخلها استناداً إلى الكفاءة والخبرة

كما تشير شواهد تاريخية إلى حضور النساء في عدد من الأنشطة المهنية والتنظيمية، وهو ما يعكس الطبيعة العملية للنقابات التي جعلت معيارها الأساسي هو القدرة على أداء العمل وإدارته

ولذلك بقيت النقابات مفتوحة أمام مختلف الفئات الاجتماعية، وأصبحت إحدى الأدوات المهمة للاندماج المجتمعي داخل المدن الإسلامية

التكافل الاجتماعي قبل النقابات الحديثة

ولم تكتف النقابات بتنظيم المهن والدفاع عن الحقوق الاقتصادية، بل أدت أدواراً اجتماعية واسعة النطاق، فقد كانت توفر المساعدة لأعضائها في حالات المرض والعجز والشيخوخة، وتدعم أسر المتوفين، وتساعد المتضررين من الأزمات والكوارث كما شاركت في أعمال الإغاثة خلال فترات المجاعات والحروب، وأسهمت في حماية المجتمعات المحلية من آثار الأزمات الاقتصادية

وبذلك تحولت النقابات إلى مؤسسات للتكافل الاجتماعي إلى جانب دورها المهني، وأسهمت في ترسيخ قيم التضامن والتعاون داخل المجتمع

تجربة سبقت عصرها

وعلى امتداد قرون طويلة، نجحت النقابات المهنية في الحضارة الإسلامية في بناء نموذج فريد يجمع بين التنظيم الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والتأهيل المهني والرقابة الأخلاقية

فقد لعبت دوراً محورياً في إدارة الأسواق، وتنظيم العلاقات المهنية، وحماية حقوق العاملين، وضمان جودة المنتجات والخدمات، فضلاً عن مساهمتها في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل المدن الإسلامية

وتؤكد هذه التجربة التاريخية أن المجتمعات الإسلامية عرفت أشكالاً متقدمة من العمل النقابي قبل ظهور الكثير من النظم الحديثة، وأنها استطاعت إنشاء مؤسسات مهنية واسعة النفوذ شملت أكثر من ألف حرفة وصناعة، وأسهمت في بناء واحدة من أكثر التجارب التنظيمية تطوراً في التاريخ الوسيط